

Distr.: General  
25 August 2003  
Arabic  
Original: English/French/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون  
البند ٧٤ (ز) من القائمة الأولية\*  
نزع السلاح العام الكامل

مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح  
وتحديد الأسلحة

تقرير الأمين العام\*\*

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	.....	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	.....	بربادوس
٢	.....	السلفادور
٢	.....	السنغال

\* A/58/50.

\*\* وردت المعلومات المدرجة في هذه الوثيقة بعد تقديم التقرير الرئيسي.



## ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

### بربادوس

[الأصل: بالانكليزية]

[٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣]

لم تشارك قوة دفاع بربادوس في أي مسائل تتعلق بترع السلاح أو تحديد الأسلحة. ونتيجة لذلك، لم يتعين على القوة مراعاة القواعد البيئية في صياغة وتنفيذ أي اتفاقات أو اتخاذ أي إجراءات أخرى في ما يتصل بالأهداف المتوخاة في القرار.

### السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣]

إن السلفادور، بالاستناد إلى معاهدة ثلاثيلوكو، وهي المعاهدة المتعلقة بالحظر الكامل للتجارب النووية، والمعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، عندما قام بإتلاف الأسلحة غير المشروعة التي صادرها، طبق المعايير البيئية الوطنية. وكذلك فإنه وإن لم يكن قد حاز على الإطلاق فائضا في الأسلحة التقليدية، ولم يكن قد حاز على الإطلاق أسلحة للدمار الشامل، كيميائية كانت أو بكتريولوجية، فهو سيلتزم بتطبيق المعايير البيئية الواردة في اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

### السنغال

ملاحظة: يتعلق الرد الوارد من حكومة السنغال بمعلومات تتصل بقرار الجمعية العامة ٦٣/٥٧ المتعلق بتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، والقرار ٥٣/٥٧ المتعلق بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، والقرار ٦٤/٥٧ المتعلق بمراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

[الأصل: بالفرنسية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣]

تساند السنغال التعاون المتعدد الأطراف لتوطيد وصون السلم والأمن الدوليين، كما تساند المبادئ التي يستند إليها نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وترى دولة السنغال أن توخي الشفافية في مجال التسليح عامل إيجابي بالنسبة للنظم الدولية فيما يتعلق بعدم الانتشار،

إذ أن تبادل المعلومات في الميدان العسكري يزيد الثقة ووضوح الرؤية والاعتدال، علاوة على الاستقرار.

وبالفعل، يمكن اتخاذ الشفافية أساسا لتحديد الأسلحة والحد منها بصورة يمكن التحقق منها على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وبهذا الشأن، تؤكد السنغال مجددا التزامها بترع السلاح.

والتدابير المتعلقة بالأمن المعلوماتي تم مجال تبادل المعلومات، وعلى الخصوص المتعلقة منها بتداول الأسلحة. وهي معلومات ينبغي أن يضمن عليها طابع سري.

وتبعاً لذلك، ينبغي ضمان أمن تلك المعلومات باتخاذ عدد من التدابير منها ما يلي:

- ضمان أمن المعدات والبرامجيات ووسائل التجهيز المعلوماتية عن طريق وضع آليات تقنية ملائمة؛

- ضمان أمن الإجراءات المتعلقة بتبادل المعلومات عن طريق وضع أنظمة دقيقة وفريدة.

وتتأثر البيئة كذلك تأثراً خاصاً بتلك المخاطر، ويتجلى ذلك في أشكال التدهور والضرر التي تلحق بها من جراء استخدام الأسلحة النووية، والبكتريولوجية، والكيميائية، والإشعاعية والألغام المضادة للأفراد.

وتؤكد دولة السنغال حرصها الدائم على المحافظة على البيئة وصيانتها لتعزيز السلم وتحقيق تنمية مستدامة.

وفي هذا السياق، تساند السنغال مشروع إنشاء صندوق للأمم المتحدة لإزالة الألغام يُمول عن طريق تحصيل ضريبة على صنع الأسلحة ونظم التسليح وإنتاجها.

وعلاوة على ذلك، تتفق مراعاة المعايير المتعلقة بتنفيذ اتفاقات نزع السلاح مع مراعاة القواعد التي التزم بها العديد من الدول طواعية. وليس من الممكن تحقيق نزع السلاح على الصعيد العالمي بدون تحقيقه على الصعيد الإقليمي. لذلك، من الضروري الاضطلاع بالعمليتين خدمةً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ومن هذا المنطلق، صدقت دولة السنغال على جميع الاتفاقيات المتعلقة بترع السلاح، وأبرزها على الخصوص الوقف الاختياري المفروض على الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، الذي أبرز تبيين من تقييمه، في إطار تنفيذ اتفاقات نزع السلاح، ما يشوبه من ثغرات.

وينص الوقف الاختياري على إنشاء لجان وطنية، وكفالة تأدية عملها بفعالية، وتزويدها بما يكفي من الموارد البشرية والمادية والمالية. وقد نُظمت حملات توعية، في شكل منتديات عامة، بالتعاون مع جمعيتين هما:

- حركة مكافحة الأسلحة الخفيفة في غربي أفريقيا؛

- وحلقات النقاش السنغالية.

وتم تأمين التدريب من خلال عقد حلقات عمل أشرف عليها كبار الضباط من الجيش والدرك الوطني، وموظفون من إدارة الأمن الوطني ووزارة الخارجية، وأفراد من المجتمع المدني، وأكاديميون، وأعضاء من رابطة تجار الأسلحة.

وقدمت اللجنة الوطنية بدورها مساعدة فنية لحركة مكافحة الأسلحة الخفيفة في غربي آسيا في تنظيم ملتقى للمجتمع المدني، برعاية المنظمة غير الحكومية "Alert International"، وتمحور حول موضوع الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة.

ويتطلب تحقيق الشفافية في الاتجار المشروع بالأسلحة فتح سجلين على الأقل: أحدهما مخصص لأسلحة الدولة، والثاني للأسلحة التي يمتلكها أفراد بعد الحصول على ترخيص مسبق من الدولة. وبالإضافة إلى هذه الأهداف، تتحمل اللجنة مسؤولية الحصول على إعفاء لاستيراد أسلحة لحساب الدولة، والبت في طلبات استيراد الأسلحة المقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نيابة عن بلدان أخرى.

ويمكن أن يُستشف من تداول المعلومات، المنصوص عليه في الوقف الاختياري، إشارات واضحة إلى نوعية أسلحة بلدان الجماعة. غير أن القيمة الحقيقية لتبادل المعلومات بين الأعضاء الموقعين على اتفاق الوقف تكمن في الحرص على توخي الشفافية والتزاهة اللتين ينبغي أن تتحلى بهما جميع الأطراف الفاعلة. ومن الواضح أن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بجميع البلدان المجاورة للسنغال التي تحصل على الأسلحة أساسا من بلدان الكتلة الشرقية السابقة. ومن المعروف أن تلك البلدان لا تبلغ عن جميع صفقاتها. ويُلاحظ تبعا لذلك الافتقار إلى التجانس بين المناطق الجغرافية فيما يتعلق بتنفيذ الأنظمة.

والحال أن اتفاق الوقف الاختياري لا يزال ملزما بالنسبة للسنغال، التي ليس لها سوى مصدر وحيد للتزود بالأسلحة، أي منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وهاتان الجهتان تحترمان دائما القواعد الدولية في مجال الأسلحة والذخيرة.

ويبدو من الضروري تدارك التأخير الحاصل في تنفيذ أحكام الوقف الاختياري وإنجاز وضع التدابير المرافقة، مع وضع المقترحات التالية في الاعتبار:

١ - على الصعيد الوطني، ينبغي للجنة أن تقيّم الاحتياجات السنوية من الأسلحة والذخيرة استناداً إلى طلب مشترك مقدم من قوات الأمن، والقيام في الوقت نفسه بإعداد إعفاء صالح لمدة عام قابل للتجديد. ويمكن تبرير هذا الإجراء دون عناء بالأوضاع التي يعيشها الجيش في منطقة كازامانس.

ومن الممكن أيضاً فتح مكتب مراقبة في المنطقة دون الإقليمية، كما هو منصوص عليه في اتفاق الوقف. وسوف يكون بوسع المكتب وبواسطة شهادات الزيارة التي قد تسلمها الجماعة الاقتصادية لبلدان غرب أفريقيا، تصحيح الخلل الشديد في عملية التزود بالأسلحة والذخيرة.

٢ - وعلى الصعيد دون الإقليمي (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا): تبرر الأهمية التي تكتسيها مراقبة جميع الأسلحة والذخائر في المناطق المجاورة للسنغال قيام الجماعة بإعداد اتفاق وقف اختياري للأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، ترممه البلدان المجاورة للسنغال غير الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع هذه المؤسسة دون الإقليمية.

ويُلزم احترام البيئة السنغال بإزالة الألغام من بعض أجزاء الإقليم الوطني. وبهذا الشأن، قد يُرتأى إنشاء صندوق للأمم المتحدة يُمول عن طريق تحصيل ضريبة على صنع الأسلحة ونظم التسليح وإنتاجها.

وفي إطار تعزيز قدرة الدول على تحديد الوسائل الكفيلة باقتفاء أثر الأسلحة بصورة موثوقة، قد يُرتأى وضع برنامج للدعم والمساعدة في مجال المعلوماتية. وفي هذه الحالة، سيجرى تدريب مسبق للموظفين قبل الشروع فعلاً في تشغيل معدات المعلوماتية.

يقتضي الأمر إذن تدارك التأخر الحاصل في تنفيذ جميع أحكام الوقف الاختياري، والشروع في وضع ترتيبات داخلية وخارجية كفيلة بمراعاة خصوصية الحالة في بلدنا بالنظر إلى الحركة التمردية في كازامانس، وأخيراً، إنشاء صندوق تابع للأمم المتحدة لإزالة الألغام وتزويده بما يلزم من موارد عن طريق تحصيل ضريبة على الأسلحة ونظم التسليح.